معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٣١)

تجديد علم الاقتصاد
نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير

يونيه ٢٠١٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

تجديد علم الاقتصاد

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد

وعرض لبعض مقاربات تطويره*

د. إبراهيم العيسوي

نوفمبر ٢٠١١

* يمثل هذا البحث الجزء الأول من البحث الرئيسى: "مقتضيات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى سياق مراجعة فكر التنمية وفى أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية"

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

موجز

تجديد علم الاقتصاد

لقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى ظهور موجة جديدة من النقد لعلم الاقتصاد التقليدي. وفي الحقيقة أن الكثير من الانتقادات المطروحة حديثاً سبق طرحها منذ زمن طويل. وقد ركزت هذه الدراسة على مجموعتين من الانتقادات. المجموعة الأولى تتضمن افتراضات ومفاهيم غير واقعية مثل فرض الرشادة والإنسان الاقتصادي، والتوقعات والتفضيلات الرشيدة، والمعلومات الكاملة، وسيادة المستهلك، واليد الخفية، وحتمية التوازن، والعلاقة الميكانيكية بين المستوى الجزئي والمستوى الكلي من التحليل الاقتصادي. والمجموعة الثانية تتعلق بالانتقادات المتنوعة التي توجه لعدد من النظريات مثل نظرية التوزيع ونظرية التجارة الدولية ونظريات التنمية.

وترى الدراسة أن تفادي المثالب الكامنة في الكثير من افتراضات ومفاهيم ونظريات علم الاقتصاد التقليدي يتطلب الإفادة من المقاربات غير التقليدية والتي يطلق عليها حالياً "اقتصاد الخوارج". وقد ألقت الدراسة الضوء على ثلاث مجموعات من هذه المقاربات. الأولى تضم المقاربات التاريخية والتطورية والاجتماعية والأخلاقية والمؤسسية. والثانية تشتمل على المقاربات التجريبية والسلوكية والنفسية والعصبية. والثالثة تحتوي على مقاربات النظم المعقدة المرتبطة بنظريات الفوضى والكارثة واللاتوازن والفيزياء الاقتصادية. وتنتهي الدراسة بعدد من الاستخلاصات المفيدة للاقتصاديين وصناع السياسات، وببعض الملاحظات حول ميلاد علم جديد للاقتصاد وأسباب ندرة مساهمة الاقتصاديين العرب في بنائه.

Abstract

Renewal of Economics

The global financial and economic crisis gave rise to a new wave of criticism of mainstream economics. In fact, many of the criticisms raised have been a matter of concern for economists a long time ago. This study focuses on two sets of criticisms. One relates to fundamental assumptions and concepts such as rationality and homo economicus, rational preferences and expectations, full information, consumer sovereignty, the invisible hand, equilibrium, and the mechanical shift from micro to macro economic analysis. The other set encompasses critiques of some basic theories such as distribution theory, international trade theory and development theories.

The study suggests that economists should resort to the variety of non-conventional approaches which have been developed in the last six decades, but have not been acknowledged by mainstream economics, and are therefore regarded as belonging to heterodox economics. Three sets of such approaches are highlighted in this study. The first includes the historical, evolutionary, social, ethical and institutional approaches. The second consists of the experimental, behavioural and psychological approaches as well as neuroeconomics. The third comprises complex systems approaches based on chaos, catastrophe and theories disequilibrium theories and econophysics. The study concludes with some useful guidelines for economists and policy makers, and some observations on the birth of a new economics and the paucity of Arab contributions to this process.

المحتويات

تقديم ٤

مقدمة ٦

الفصل الأول: موجة جديدة من نقد علم الاقتصاد ٧

المبحث الأول: الأزمة والفكر الاقتصادي ٧

المبحث الثانى: حالة علم الاقتصاد ٩

المبحث الثالث: أنواع مختلفة من نقد علم الاقتصاد ١٠

الفصل الثاني: مقاربات تطوير علم الاقتصاد ١٣

المبحث الأول: المجموعة الأولى ١٣

(١) المقاربة التاريخية ١٤

(٢) المقاربة التطورية ١٤

(٣) المقاربة الاجتماعية ١٦

(٤) المقاربة الأخلاقية ١٨

(٥) المقاربة المؤسسية ١٨

المبحث الثانى: المجموعة الثانية ٢٠

(١) المقاربة التجريبية ٢٠

(٢) المقاربة السلوكية ٢٢

(٣) المقاربة النفسية ٢٤

(٤) المقاربة العصبية ٢٤

المبحث الثالث: المجموعة الثالثة ٢٧

(١) المقاربة المعلوماتية ٢٧

(٢) مقاربة النظم المعقدة ٢٨

نظرية الفوضى ٣١

نظرية الكارثة ٣١

الفيزياء الاقتصادية ٣٢

مقاربة اللاتوازن ٣٣

الفصل الثالث: فروض ونظريات مطعون في صحتها ٣٥

المبحث الأول: المجموعة الأولى ٣٦

(١) فرض الرشادة وفرض التوقعات الرشيدة ٣٦

المصلحة الذاتية ٣٧
التفضيلات والخيارات والمعلومات ٣٩
التوقعات الرشيدة والسوق الكفء ٤١
الرشادة والمعلومات والتوقعات ٤٢
(٢) فرض سيادة المستهلك ٤٣
(٣) فرض اليد الخفية وتناغم المصالح ٤٤
(٤) فرض التوازن ومشكلة الأزمات ٤٥
(٥) فرض الفاعل الممثل ومشكلة الانتقال من الجزئي إلى الكلي ٤٩
المبحث الثانى: المجموعة الثانية ٥٠
(١) نظرية التوزيع ٥٠
(٢) نظرية التجارة الدولية ٥٤
(٣) نظرية التنمية ٦١
استخلاصات وملاحظات ختامية ٦٩
أولاً- استخلاصات مهمة للاقتصاديين وصناع السياسات ٦٩
ثانياً- علم اقتصاد جديد؟ ٧٤
ثالثاً- الدور العربي في تجديد علم الاقتصاد ٧٦

المراجع ٧٨

تقديم

. ما زالت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية تتفاعل بأشكال ودرجات متفاوتة فى أنحاء العالم المختلفة، وليس من المتوقع أن تعود الأمور كما كانت عليه قبل الأزمة.

أن الأزمة الأخيرة صدمت العالم بفشل كبير للأسواق فى الدول المتقدمة، وأن هذا الفشل لا يعد حالة استثنائية كما تفترض النظرية النيوكلاسيكية.

وكما أفرزت الأزمة الإقتصادية العالمية فى الثلاثينات من القرن الماضى تياراً فكرياً جديداً فى النظرية الاقتصادية (النظرية الكينزية) فإن الأزمة الحالية أدت إلى كثير من التغيرات على مستوى السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية، كما أدت أيضاً إلى انتقادات كثيرة إلى النظريات الاقتصادية النيو كلاسيكية السائدة والتأكيد على ضرورة مراجعة هذه النظريات وإعادة النظر أيضاً فى الفكر التنموى.

إن الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، يتعين عليها أن تشارك فى هذه المراجعات لفكر التنمية بل والفكر الاقتصادى بأكمله، وذلك لوضع قواعد جديدة أكثر مصداقية وأكثر ملائمة لصياغة استراتيجية للتنمية تخرج بها من الطريق الذى بات مسدوداً، إلى آفاق أكثر اتساعاً لتحقيق طموحات شعوبها.

إن التأصيل النظرى للفكر الاقتصادى وما يقدمه من أدوات ومناهج للتحليل واقتراح وتقييم السياسات يكتسب أهمية كبيرة فى الوقت الراهن، خاصة وأن هذا التأصيل النظرى تعرض للإهمال منذ زمن طويل فى دراساتنا وبحوثنا الاقتصادية، وألزمنا بالتقيد بالفكر الاقتصادى والنظريات السائدة وما تتضمنه من فروض وما يبنى عليها من سياسات، رغم وجود كثير من الانتقادات عليها، بصفة خاصة فيما يتعلق بمدى انطباقها على الدول النامية.

إن الأزمة العالمية الحالية صدمت العالم فيما يتعلق بمصداقية الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى، وفتحت الأبواب والعقول لمراجعة هذا الفكر والانتقادات التى كانت وما زالت توجه إليه، والاستفادة من المقاربات والنظريات البديلة التى ظهرت لتصحيح مواطن الخلل فى الفروض وأدوات التحليل التى يقوم عليها الفكر الاقتصادى السائد.

إن استعراض هذه المراجعات والمقاربات البديلة سيقدم لنا بالتأكيد مجالاً أوسع وأكثر جدوى، وواقعية لتفهم الواقع المصرى وتقديم حلول وبدائل لتحديد توجهات النظام الاقتصادى والسياسات الاقتصادية والاجتماعية فى اتجاه مسار أفضل للتنمية.

ويقدم هذا الجزء الأول من البحث دراسة نقدية متميزة للفكر الاقتصادى السائد وبعض مقاربات تطوير هذا الفكر. وقد خرجت هذه الدراسة بدرجة عالية من الشمول والتكامل بما يتجاوز الحدود المطلوبة للبحث الذى أعدت فى إطاره. ولذلك فقد استقر الرأى على عدم

اختصار هذه الدراسة القيمة لتضمينها كأحد فصول البحث، وإن الأجدى هو نشرها كاملة فى جزء مستقل ليستفيد القارئ من كل ما ورد فيها.

لقد قدم أ.د. ابراهيم العيسوى عرضاً متميزاً فى هذه الدراسة والتى نحسبها إضافة هامة للمكتبة المصرية والعربية.

الباحث الرئيسى

سهير ابو العينين

القاهرة، نوفمبر ٢٠١١

تجديد علم الاقتصاد

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره

مقدمة

تبدأ هذه الدراسة بالنظر في علاقة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة بالفكر الاقتصادي السائد وآفاق تطويره . وتقودنا هذه البداية إلى تأمل الوضع الراهن لعلم الاقتصاد وما يثيره من مشكلات في تعامله مع الظواهر الاقتصادية . وبعد ذلك نقدم تصنيفاً عاماً للانتقادات التي توجه إلى علم الاقتصاد، وذلك دون الخوض في التفصيلات المتعلقة بنقد فرض بعينه أو نظرية بذاتها. فقد رؤي إرجاء هذه المعالجة التفصيلية إلى ما بعد التعريف بالمقاربات البديلة للمقاربات الشائعة في الفكر الاقتصادي السائد، والتي سوف تتكرر الإشارة إليها عند عرض الفروض والنظريات المطعون في صحتها.

وعلى ذلك سوف يتم تسليط الأضواء على السمات البارزة للمقاربات غير التقليدية للظواهر الاقتصادية وعلى نوعية الإسهامات التي تقدمها لتطوير علم الاقتصاد. ثم نتناول بعد ذلك الانتقادات التي وجهت إلى عدد مختار من الفروض والنظريات الرئيسية في الفكر الاقتصادي السائد، مع بيان ما قدمته المقاربات غير التقليدية من بدائل لمعالجة هذه الانتقادات أو تفاديها. وفي الختام تستخلص الدراسة عدداً من الدروس المهمة للاقتصاديين وصناع السياسات، وتسعى للإجابة عن السؤالين التاليين: هل أصبح لدينا علم اقتصاد جديد بعد ما شهده الفكر الاقتصادي من محاولات للتجديد ؟ وهل للاقتصاديين العرب مساهمات يعتد بها في ظهور هذا العلم الجديد، أو حتى في بلورة المقاربات غير التقليدية التي يمكن أن تؤدى لاحقاً إلى بزوغ علم اقتصاد جديد يحل محل علم الاقتصاد الحالي ؟

الفصل الأول

موجة جديدة من نقد علم الاقتصاد

كانت للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تفجرت في منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ تداعيات مهمة، ليس فقط على المستوي الاقتصادي والاجتماعي، بل وعلى المستوي الفكري أيضاً. فقد أثارت الأزمة انتقادات حادة للكثير من الفروض والنظريات القائمة في الفكر الاقتصادي السائد، وطرحت تساؤلات مهمة حول الحالة الراهنة لعلم الاقتصاد وحول آفاق تطويره.

المبحث الأول: الأزمة والفكر الاقتصادي

بالرغم مما تؤدى إليه الأزمات من مآس وخسائر، إلا أنها لا تخلو من منافع • ومن بين هذه المنافع أن حدث الأزمة يدعونا إلى وقفة مع النفس نراجع فيها الفكر الاقتصادي السائد [1] الذي تعلمناه ونعلمه في المدارس والجامعات، والذي يسترشد به صناع السياسات الاقتصادية. كما أن حدث الأزمة يضيف إلى درجات الحرية الفكرية التي نتمتع بها • إذ أنه يجعلنا أكثر انفتاحاً على الكتابات الناقدة للفكر الاقتصادي السائد، ويزيد من استعدادنا للنظر فيما يطرح من نظريات وأفكار بديلة للنظريات والأفكار التي تشكل التيار الرئيسي لعلم الاقتصاد الحديث •

إن عملية نقد الفكر الاقتصادي السائد وتفنيد نظرياته هي عملية مستمرة، وتكاد تكون مصاحبة لعلم الاقتصاد منذ نشأته • ذلك أن عدم الارتياح لجانب أو آخر من جوانب هذا الفكر ليس بالظاهرة الجديدة • ومن قديم الزمن، وجهت سهام النقد إلى مسلمات وافتراضات ونظريات أساسية في علم الاقتصاد. وكان هذا النقد يثير الشك في السلامة المنطقية لعلم الاقتصاد وفي جدواه لصناع السياسات الاقتصادية، ويدفع إلى بلورة افتراضات أو نظريات بديلة• ومع ذلك، لم تفلح الاتجاهات الناقدة أو المضادة للفكر الاقتصادي السائد في إزاحة هذا الفكر من العرش الذي تربع عليه، ومن مواقع السيطرة التي يتمتع بها في المؤسسات التعليمية ودوائر صنع السياسات الاقتصادية، ومراكز تقديم النصح والمشورة لمتخذي القرارات الاقتصادية • ومن هنا تبرز أهمية فترات الأزمات • إذ أنها لا تؤدى إلى إنعاش حركة النقد وإحياء الأفكار والنظريات البديلة فحسب، بل إنها قد تدفع بعض "المحافظين" إلى شيء من

---

[1] نستخدم عبارة "الفكر الاقتصادي السائد" للإشارة إلى ما يطلق عليه في الأدبيات: " التيار الرئيسي " في الاقتصاد: Main stream Economics

المراجعة لأفكارهم، وتشجعهم على النظر في بعض الأفكار البديلة بقدر من الموضوعية قد لا تساعد الفترات الخالية من الأزمات على توفيره · وهذا ما لوحظ وقوعه في أعقاب الأزمة المالية التي اندلعت في خريف ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة وسائر دول المركز الرأسمالي، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة عالمية، من جهة، وإلى أزمة اقتصادية زلزلت أركان الاقتصاد "الحقيقي" أو "العيني"، من جهة أخرى ·

وقد طرحت هذه الأزمة ثلاثة أسئلة مهمة تشكل في مجموعها حافزاً قوياً لمراجعة الفكر الاقتصادي السائد والبحث في المقاربات المطروحة لتطويره · أولها سؤال عن مسئولية الفكر الاقتصادي السائد عن إنتاج الأزمة · فثمة اعتقاد لدى نفر من الاقتصاديين بأن المسلمات والمفاهيم والنظريات الشائعة في علم الاقتصاد قد خلقت مناخاً مواتياً لوقوع الأزمة بما شجعت على اتخاذه من سياسات من جانب متخذي القرارات، وبما دفعت إلى اتخاذه من تصرفات من جانب المتعاملين في الأسواق · وثانيها سؤال يدور حول فشل الفكر الاقتصادي السائد في التنبؤ بموعد وقوع الأزمة وحجمها، بينما كانت التحذيرات تتوالى ، ليس فقط من جانب الاقتصاديين اليساريين ، وإنما من جانب "الخوارج" [٢] على بعض جوانب هذا الفكر بدرجة أو بأخرى أيضاً ، بأن الأزمة صارت قاب قوسين أو أدنى ·

أما السؤال الثالث من أسئلة الأزمة فهو يتعلق بعجز الفكر الاقتصادي السائد عن تقديم حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية، وذلك بما يحول دون وقوع الأزمات في الدول المتقدمة، من ناحية، وبما يوفر للدول النامية فرص التنمية المستدامة، من ناحية أخرى · ومما يذكر في هذا الصدد أنه قد راجت قبل وقوع الأزمة أفكار مؤداها أن الأزمات صارت شيئاً من الماضي بمعنى أنها صارت تاريخاً لا عودة له، وأن احتمال تعرض الاقتصاد الرأسمالي لكساد كبير صار غير وارد، حيث أنه أصبح في مستطاع السلطات النقدية والمالية السيطرة على المسار الاقتصادي بدرجة تحول دون وقوع الأزمات الكبرى · ولكن الأزمة الأخيرة قد أظهرت بما لا يدع مجالا للشك زيف هذا الاعتقاد · هذا من جهة · ومن جهة أخرى، يلاحظ أن الدول النامية التي سعت للخروج من التخلف بتنفيذ "الروشتة " التي يكتبها أنصار الفكر الاقتصادي السائد (توافق واشنطون أو الليبرالية الاقتصادية الجديدة) مازالت تراوح مكانها، وذلك بالرغم من مواظبتها على تعاطى "الدواء" التقليدي لفترة طويلة ·وهو ما دعا إلى البحث عن "روشتة"

---

[٢]) المقصود بالخوارج هم الاقتصاديون الذين ينتمون إلى ما صار يعرف في الأدبيات الغربية بعلم الاقتصاد غير التقليدي، او علم اقتصاد الخوارج Heterodox Economics · وبصفة عامة، فإن هذا الفريق من الاقتصاديين لا يرفض النظام الرأسمالي من حيث المبدأ ، وإن كان يميل إلى صيغة أو أخرى من صيغ "دولة الرعاية الاجتماعية " الشائع الإشارة إليها بدولة الرفاه Welfare state · وهذا ما يميز هذا الفريق عن الاقتصاديين اليساريين او الماركسيين الذين يرفضون النظام الرأسمالي ويدعون إلى إقامة نظام اشتراكي ·

مختلفة و"دواء " جديد حتى من قبل وقوع الأزمة الأخيرة • غير أن هذه الأزمة أثارت مخاوف الدول النامية من جهتين • الأولى هي الخوف من تعطل التنمية في هذه الدول جراء تعرضها لأزمات من داخلها على غرار الأزمة الأخيرة التي كانت من صنع الدول المتقدمة، وذلك بحكم أنها تحاول بناء اقتصادات رأسمالية، وبحكم أن الأزمات باتت من السمات الأساسية والأمراض المزمنة للنظام الرأسمالي • والثانية هي الخوف من أن معالجة تداعيات الأزمة في الدول النامية بالتركيز على حفز النمو الاقتصادي لاستعادة معدلات النمو في الفترة السابقة على وقوع الأزمة – والتي لم تكن مرتفعة كثيراً على كل حال – قد يصرف النظر عن علاج المشكلات طويلة الأجل كالتصنيع والبطالة والفقر وتدهور التعليم وتامين متطلبات استدامة التنمية •

المبحث الثاني: حالة علم الاقتصاد

بالرغم من مرور ٢٣٥ سنة منذ أن وضع آدم سميث أسس علم الاقتصاد الحديث في كتابة "**ثروة الأمم**"، فإن هذا العلم مازال يتسم بدرجة عالية من الهشاشة وغياب النضج، الأمر الذي يدفع البعض إلى التشكك في أحقيته بالتمتع بصفة "العلم" • وآية ذلك أنه يندر أن توجد قضية من القضايا الاقتصادية لا تتعدد بشأنها آراء الاقتصاديين ونظرياتهم • كما أنه من النادر أن يتفق الاقتصاديون على العلاج المناسب لمشكلة من المشكلات الاقتصادية •

ولم يتغير هذا الوضع كثيراً مع التوسع في استخدام الاقتصاديين للرياضيات في التعبير عن نظرياتهم ونماذجهم، ومع ما شهده الاقتصاد القياسي وتطبيقاته من نمو عظيم عبر ما يقرب من سبعين سنة • إذ من الشائع أن تنتهي الدراسات الكمية والاختبارات الإحصائية إلى نتائج غير حاسمة تحتمل تأويلات شتى • ومن المعتاد أن تتعرض مثل هذه الدراسات للنقد من زوايا متعددة بما يبعث على الشك في مصداقيتها • فبالإضافة إلى القصور الكامن في النظريات التي تبنى عليها النماذج الكمية، عادة ما تطرح مشكلات مثل استبعاد بعض المتغيرات أو ضعف البيانات أو عدم واقعية الافتراضات التي تقوم عليها أساليب القياس والاختبار، أو كل هذه المشكلات سوياً • ومن ثم ينفتح باب الجدل، وتبرز نظريات بديلة قد تثرى الفكر، وربما تقدم أفكاراً واعدة، ولكنها تظل بمنأي عن الوصول بالجدل القائم إلى نتيجة قاطعة أو قرار حاسم • كما تظل قدرة النظريات والنماذج الاقتصادية على التنبؤ ضعيفة إلى حد كبير، مع صعوبة نسبة تفوق ملحوظ في التنبؤ لنظرية على أخرى أو لنموذج على آخر • ومع تعذر الحسم، لا يتبقى أمام الاقتصادي لترجيح نظرية على أخرى أو لتفضيل نموذج على

آخر سوى اللجوء إلى الأحكام القيمية والميول الذاتية، والتي لا تخلو في كثير من الأحيان من تحيزات من نوع أو آخر[٣].

وإذا كان من الطبيعي أن تتواجد مثل هذه السمات في فترة نشوء أي علم من العلوم، إلا أنه من الملاحظ أن النواقص المشار إليها أعلاه قد صاحبت علم الاقتصاد طوال مسيرته، وهو ما يجعل هذه المسيرة أقرب إلى مرحلة "مراهقة فكرية" طالت أكثر مما ينبغي، وذلك بكل ما تعنيه المراهقة من ميل إلى الشطط في الرأي ونزوع إلى التقلب في المواقف، ومن تشبث بتصورات لا تمت إلى الواقع بصلة .

وليس معنى هذا أن الصورة قاتمة تماماً، وأنه ليس في المعرفة الاقتصادية الراهنة ما يفيد. فهناك جزئيات كثيرة تساعد الاقتصاديين على بلورة مواقف من المشكلات المختلفة وصياغة سياسات لمواجهتها .وبالرغم من أن اختلافات الاقتصاديين في هذا الشأن قد تثير البلبلة لدى متخذي القرارات، إلا أن ثمة جانباً إيجابياً في الصورة، ألا وهو تقديم خيارات مختلفة إلى متخذي القرارات يمكنهم المفاضلة بينها وترجيح واحد منها، وذلك في ضوء ما قد يكون لديهم من معلومات وتصورات عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وفي ضوء الغايات الأبعد لمتخذي القرارات والتي غالباً ما تتجاوز الغايات الاقتصادية بالمعنى الضيق .

المبحث الثالث: أنواع مختلفة من نقد علم الاقتصاد

يمكن تقسيم الانتقادات التي توجه إلى علم الاقتصاد إلى نوعين رئيسيين . أولهما نقد من داخل النظام، أي في إطار الحفاظ على النظام الرأسمالي، وثانيهما نقد من خارج النظام، وهو النقد الذي يستهدف جوهر النظام الرأسمالي، ويعارض بصورة جذرية منطلقات أساسية لعلم الاقتصاد الحالي.

(أ) النقد من داخل النظام

يقصد بهذا النوع من النقد الاعتراض على مسلمة أو أخرى من مسلمات علم الاقتصاد، أو على افتراض من افتراضاته، وذلك بما يؤدى إلى تغيير نظرية أو أخرى من نظرياته من دون المساس بالتوجه العام للنظرية الاقتصادية السائدة، وخاصة فيما يخص علاقتها باقتصاد السوق وأساسيات النظام الرأسمالي . ذلك أن الناقدين للنظرية الاقتصادية على هذا النحو لا يتصورون أن ثمة بديلاً ممكناً للنظام الرأسمالي، ومن ثم

---

[٣] للمزيد حول ما يخالط الفكر الاقتصادي من تحيزات ، أنظر: جلال أمين،**فلسفة علم الاقتصاد- بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.